

رفض معظم القوي السياسية والأحزاب أمس قوانين مجلسي الشعب والشوري، ومباشرة الحقوق السياسية، التي أصدرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

بدعوي أنها تفتح الباب أمام عودة فلول الحزب الوطني، وسيطرة رأس المال، وسطوة العصابات والقبليات علي المجلس. وأكد سامح عاشور زعيم الحزب الناصري أن الانتخابات الفردية مكنت النظام السابق من التكيل بالشعب المصري، وتزوير الانتخابات. وأعلن أبو العلا ماضي رئيس حزب الوسط رفضه التام للقوانين، وقال إن هذا يكرس فكرة أعمال البلطجة، والمال، والعصابات.

وفي المقابل وصف عمرو موسى المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية هذه القوانين بعد تعديلها بأنها خطوة جيدة، وحركة سليمة باتجاه الممارسة الديمقراطية، وأشار إلي أن التعديلات تتضمن عدة نقاط إيجابية أبرزها إدخال نظام القوائم في العملية الانتخابية، والنص علي تمثيل المرأة في كل القوائم. وفي الوقت نفسه، أطلق شباب الثورة المعتصمون بميدان التحرير أمس 3 دعوات بأسماء مختلفة للتظاهر بالميدان وبقية الميادين الرئيسية بالمحافظات، بالتوازي مع استمرار الاعتصام. فقد أطلق تحالف ثوار مصر دعوة لـ جمعة تغيير النظام، بالإضافة إلي جمعتي عزل الحكومة والحسم، اللتين أطلقهما الأسبوع الحالي جبهة التغيير السلمي واتحاد شباب الثورة.

وأكد تحالف ثوار مصر - في بيان أمس - أن جمعة تغيير النظام تبعث برسالة للجميع مفادها أن مفهوم الثورة لم يصل بعد إلي المجلس العسكري، الذي يعتبر نفسه شريكا في الثورة، وانتقد التحالف ما وصفه بـ طريقة المسكنات، التي ينتهجها المجلس، بتغيير وزير أو فتح ملف فاسد.

وأكد التحالف استمراره في الاعتصام مطالباً بالقصاص العادل من قتلة الشهداء، واسترداد أموال مصر. وفي المقابل، أكدت الحركات الشعبية المشاركة في جمعة تصحيح المسار أنها قررت العودة إلي الشارع في ميدان روكسي، وأعلنت - في بيان لها أمس - أن قوي الشعب المصري، وجموع الأغلبية الصامتة، والثوار الشرفاء سيتصدون لأي محاولة للخروج عن الشرعية، وتجاهل رأي الأغلبية

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 22/07/2011

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com